الأمم المتحدة S/2009/357

مجلس الأمن

Distr.: General
14 July 2009
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في السودان

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، التي طلب فيها المجلس إطلاعه أولا بأول على التطور المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل في السودان، وبالفقرة ٢٦ من قرار المجلس ١٨٧٠ (٢٠٠٩) التي طلب إليّ فيها المجلس وضع معايير (انظر المرفق الأول لهذا التقرير) لقياس وتتبع التقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان، وطلب تضمين تقريري تقييما للتقدم المحرز قياسا على تلك المعايير، فضلا عن أي توصيات تصدر فيما بعد بشأن تشكيل البعثة. ويتضمن التقرير تقييما للوضع برمته في ذلك البلد منذ إعداد تقريري السابق، المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (S/2009/211)، ومعلومات مستكملة عن أنشطة البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ويتضمن الفرعان الرابع والسادس من التقرير تقييما للتقدم المحرز قياسا على المعايير المذكورة آنفا.

ثانيا – الوضع الأمني

٢ – شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تدهورا في الوضع الأمني في جنوب السودان. وقد تصاعدت عدة مرات حدة النزاعات المحلية التي طال أمدها لتتحول إلى موجات خطيرة من العنف، تسببت في بعض الأحيان في حلقات مفرغة من الاعتداءات. وقد وقعت معظم أحداث العنف القبلي في ولايات واراب والبحيرات وأعالي النيل. وشكل القتال العنيف الذي دار بين قبيلتي المورلي ولوو – نوير في مقاطعة أكوبو بولاية جونقلي يومي ١٨ و ١٩ نيسان/أبريل تطورا يدعو للانزعاج بشكل خاص حيث أصبحت القرى وسكانها من المدنيين بدلا من تجمعات رعي الماشية هدفا للاعتداءات، مما أسفر عن مصرع ما يقدر بـ ١٩٥ مدنيا وإصابة ٧٠ آخرين بجروح، منهم نساء وأطفال.

150709 150709 09-39429 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

٣ - وتصاعدت حدة التوترات التي طال أمدها بين قبيلة جيكاني - نوير في مقاطعة الناصر بولاية أعالي النيل وقبيلة لوو - نوير في مقاطعة أكوبو بولاية جونقلي في ١٢ حزيران/ يونيه عندما قامت عناصر يقال إنها تنتمي إلى قبيلة جيكاني - نوير بمهاجمة قافلة مكونة من ٢١ صندلا وما يقرب من ١٠ زوارق أخرى تابعة لبرنامج الأغذية العالمي، ترافقها قوات من الجيش الشعبي لتحرير السودان، كانت تسير على نهر السوباط بالقرب من قرية نياربيم في ولاية أعالي النيل. وتشير التقديرات إلى أن الاشتباكات أسفرت عن مصرع ٣٠ مدنيا و ٨٩ جنديا من الجيش الشعبي لتحرير السودان، وأصيب ٢٠ جنديا بجروح. ونُهب ١٦ وزرقا ودُمر ٥ آخرون على الأقل. وكانت القافلة تتحرك من الناصر إلى أكوبو لتوزيع المساعدات الغذائية على ما يقرب من ١٩ ألف شخص من المشردين داخليا، ممن نزحوا من ديارهم بسبب الاشتباكات القبلية الأخيرة. ومع أن السلطات المحلية استطاعت السيطرة على الموقف، لا يزال الوضع متوترا.

٤ - وفي الشمال اندلعت أحداث عنف طائفية بين قبيلتي المسيرية والرزيقات في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ أيار/مايو على طول الحدود بين جنوب كردفان وجنوب دارفور. وشاركت في تلك الاشتباكات على غير العادة قوات مقاتلة بأعداد كبيرة ومدججة بالسلاح. وقيل إن أعدادا كبيرة قتلت أيضا من قوات شرطة الاحتياطي المركزي التي نشرها والي جنوب كردفان لمنع وقوع مزيد من الاشتباكات.

ثالثا - التطورات السياسية

٥ - وقد بدأت التحضيرات للانتخابات تخيم على الساحة السياسية، بعد أن أعلنت المفوضية القومية للانتخابات أن موعد الاقتراع في الجدول الزمني المقترح للعملية الانتخابية سيكون في شباط/فبراير ٢٠١٠. وقد أعلن حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، فضلا عن معظم الأحزاب السياسية الأخرى قبول هذا الجدول الزمني. ونظرا لحدوث تأخير في العملية الانتخابية، أعلنت المفوضية جدولا زمنيا منقحا في ١ تموز/يوليه يجعل موعد الاقتراع في نيسان/أبريل ٢٠١٠.

٦ - وفي ١ حزيران/يونيه، منح مجلس شؤون الأحزاب السياسية شهادات تسجيل لستة وثلاثين حزبا سياسيا، بالإضافة إلى ٣٢ حزبا مسجلة بالفعل. وقدم وزير الخارجية السابق لام أكول أجاوين استقالته من الحركة الشعبية لتحرير السودان، وأعلن تشكيل حزب سياسي جديد يسجل تحت اسم الحركة الشعبية لتحرير السودان - التغيير الديمقراطي.

٧ - ورغم تحفظات الحركة الشعبية لتحرير السودان على سلطات الاحتجاز وغيرها من المسائل، وافقت اللجنة السياسية التنفيذية العليا لحزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية، التي يشارك في رئاستها نائب الرئيس علي عثمان طه ونائب رئيس حكومة جنوب السودان رياك مشار على عرض مشروع قانون الأمن القومي على البرلمان لمناقشته. وبعد إدخال تغييرات كثيرة على مشروع قانون الصحافة والمطبوعات، اعتمد البرلمان مشروع القانون في ٨ حزيران/يونيه. بيد أن أحزاب المعارضة وغيرها من المراقبين ما زالت قلقة لأن مشروع القانون يتيح للرئاسة ومجلس الصحافة ممارسة رقابة هائلة على وسائط الإعلام.

٨ - ويظل الانتهاء من مشروع قانون الاستفتاء الذي يحكم استفتائي عام ٢٠١١ متأخرا عن موعده. ونظرا لأن تسجيل الناخبين للاستفتاء سيجري في شهر تموز/يوليه ٢٠١٠، وفقا للمهلة الزمنية المحددة في اتفاق السلام الشامل، يصبح سن القانون وما يترتب عليه من إنشاء مفوضية للاستفتاء أمرا ملحا. ويمكن أن يكون للتأخير المتكرر في هذا الشأن عواقب وخيمة على تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

٩ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل، قدم حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان مستنداتهما النهائية بشأن الخلاف الحدودي في أبيي إلى هيئة التحكيم الدائمة في لاهاي. ومن المتوقع أن تصدر الهيئة قرارها في ٢٢ تموز/يوليه. وقد طمأن ممثلو الجانبين البعثة إلى التزامهما بالتنفيذ الكامل لقرار الهيئة على نحو سلمي.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر كل من الرئيس عمر البشير ورئيس حكومة جنوب السودان سلفا كير مراسيم بتغيير عدد من كبار المسؤولين والولاة في حكومة كل منهما. ومن بين التغييرات المهمة، عين وزير الدولة السابق للشؤون الإنسانية أحمد هارون (حزب المؤتمر الوطني) واليا لولاية جنوب كردفان وأصبح عبد العزيز الحلو نائبا للوالي وعين رئيس الأركان السابق للجيش الشعبي لتحرير السودان أوياي دينق أجاك وزيرا للتعاون الإقليمي في حكومة جنوب السودان.

رابعا - تنفيذ اتفاق السلام الشامل

أبيي

١١ - يظل الوضع الأمني في أبيي هشا ويتطلب اهتماما مستمرا في ضوء قرار هيئة التحكيم الدائمة المتوقع صدوره في ٢٢ تموز/يوليه. وقد فجرت الهجرة الموسمية للمسيرية عددا كبيرا من حوادث العنف على مدى الفترة المشمولة بالتقرير. وقيل إنه حدثت حالات نهب للماشية، وأن عددا من الرحل المسلحين من المسيرية عبروا إلى مناطق متنازع عليها تقطنها

قبائل الدينكا نقوك. وأفاد قرويون من نونق التي تبعد ١٥ كيلومترا عن شرقي أبيي، بأن بعض العائلات غادرت إلى أبيي كتدبير احترازي إلى أن تغادر قوات المسيرية المنطقة. وقد نظمت البعثة حلقات عمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتدريب أفراد من الوحدة المتكاملة المشتركة المحلية ووحدة الشرطة المتكاملة المحلية على وسائل الحماية، وذلك بهدف تعزيز قدراتهم في هذا الصدد. وقدمت البعثة الدعم أيضا للاجتماعات المباشرة التي عقدت بين زعماء الدينكا والمسيرية، ومسؤولين حكوميين في أبيي والمجلد والتي ركزت على الوضع الأمني بعد صدور قرار هيئة التحكيم على مسائل أطول أمدا.

١٢ - وما زال غياب مسؤولين بارزين من أبيي يؤثر على عمل الإدارة المؤقتة في أبيي فقد ظل الإداري المسؤول عن منطقة أبيي ونائبه خارج المنطقة خلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير لإجراء مفاوضات ومناقشات بشأن اعتماد ميزانية لأبيي. وتغيب أيضا أعضاء بارزون في الإدارة مثل أعضاء البرلمان فضلا عن أعضاء تنفيذيين وأعضاء في المجلس، مما جعل التقدم بطيئا على جميع الصعد، بما في ذلك تنظيم مؤتمر يضم ممثلين عن القبائل والحكومة في خمس ولايات لمعالجة مسائل عابرة للحدود. منها الهجرة وتقاسم المياه والمراعي.

١٣ - وأفادت وزارة المالية والاقتصاد الوطني بأنها قدمت حتى الآن ٥ ملايين جنيه سوداني لإدارة أبيي من أجل تيسير دفع الرواتب والنفقات التنفيذية، وشرعت في دفع مليون جنيه سوداني إضافية في حزيران/يونيه لتغطية التكاليف التنفيذية. ومع ذلك، ما زال عدم وجود ميزانية سنوية متفق عليها وحالة عدم التيقن المرتبطة بدفع الأموال تشكل تحديا للإدارة فيما يتعلق بتوفير الخدمات الأكثر إلحاحا للمنطقة وللإبقاء على موظفي الإدارة.

١٤ - وتشمل انتهاكات اتفاق خارطة طريق أبيي، التي عالجتها اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار، شكوى من الجيش الشعبي لتحرير السودان من وجود قوات شرطة متنقلة ومسلحة تابعة لشرطة حماية حقول النفط في منطقة خارطة الطريق فضلا عن ادعاء بوجود ميليشيات منظمة يقال إنها مدججة بالسلاح وتتحرك داخل تجمعات رعي الماشية المسيرية عند الأطراف الجنوبية لمنطقة خارطة الطريق. وقد سُمح للبعثة بحرية التنقل بصفة عامة داخل منطقة خارطة الطريق عدا منطقة أكور الواقعة جنوب غرب أقوك، حيث منع الجيش الشعبي لتحرير السودان البعثة من الدخول بدعوى أن أكور جزء من ولاية بحر الغزال. وقد أثير هذا الموضوع داخل لجنة المراقبة المشتركة لوقف إطلاق النار، وأحيل إلى المفوضية السياسية لوقف إطلاق النار من أجل الحصول على إيضاح بشأن موقع منطقة أكور. وفي الوقت نفسه ستقوم أفرقة الرصد المشتركة من القطاعين الرابع والثاني بتفقد القوات في تلك المنطقة. بيد أنه من الضروري الإشارة إلى أن تحركات البعثة شمال منطقة

خارطة الطريق ما زالت مقيدة، مما يحول دون إطلاع البعثة على الوضع فيما يتعلق بنشر قوات من الجانبين خارج منطقة خارطة الطريق، الأمر الذي يؤثر على قدرة بعثة الأمم المتحدة على اتخاذ إجراء في الوقت المناسب لتفادي أي تصعيد.

١٥ - وقد حدث تقدم في نشر وحدات مشتركة للشرطة المتكاملة، وإن كان بإيقاع بطيء. وتضم الوحدة في أبيي الآن ١٥٥ فردا من الشمال و ١٧٩ فردا من الجنوب. وقد أنشئت ٦ مراكز للشرطة في مناطق استراتيجية على طول طرق الهجرة التي يتبعها رُحَّل المسيرية، واستكمل إنشاء أبراج للهوائيات في مقر شرطة أبيي ومركزي الشرطة في أباتوك وأقوك. بيد أن نشر المزيد من أفراد الوحدة خارج بلدة أبيي قد تعطل بسبب النقص المستمر في المركبات وأماكن الإقامة وأماكن التدريب والهياكل الأساسية لمواقع الاحتجاز ومعدات الاتصال. ومع أن أفراد الوحدة تلقوا تدريبات على ممارسة مهام وحدات الشرطة المشكلة، فهم يفتقرون إلى المعدات الأساسية اللازمة للقيام بالعمليات المطلوبة.

ولايتا جنوب كردفان والنيل الأزرق

١٦ - شكل تعيين والي جديد ونائب للوالي في ولاية جنوب كردفان دفعة جديدة لعملية ضم ”المناطق المغلقة“ التابعة لحركة تحرير جنوب السودان إلى البنى الأساسية السياسية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية للولاية. ويمكن ملاحظة بعض التحسينات في الميدانين السياسي والأمني، وهي تعزى أيضا إلى حدوث تعاون أكثر إيجابية بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية. ويظل العائدان الاجتماعي والاقتصادي لعملية السلام غير كافيين. وتقوم حكومة جنوب كردفان، التي يبدو أنها مدركة للصعوبات التي يمكن أن يمثلها ذلك لاستقرار الولاية، بتحديد أولويات لأهدافها في تلك المجالات وقد أشارت إلى اعتزامها المطالبة بقيام الأمم المتحدة بدور أكبر من أجل تحقيق تلك الغايات. وفي ولاية النيل الأزرق، ما زالت منطقة الكرمك التي يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان خارج نطاق سيطرة حكومة الولاية في الدمازين.

١٧ - المشاورات الشعبية من الآليات المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل للتيقن من وجهات النظر الشعبية في الولايتين اللتين تمران بمرحلة انتقالية (جنوب كردفان والنيل الأزرق) بشأن إدارتهما. بيد أنه ما زال هناك سوء تفاهم واسع النطاق، حيث يرى العديد من سكان هاتين الولايتين أن المشاورات الشعبية توازي حق تقرير المصير، وهو أمر غير مطروح وفقا لاتفاق السلام الشامل. ومطلوب، في هذا الصدد، وبشكل عاجل، جهود إعلامية ونوع من الخطاب العام بشأن هذه المسألة. وبناء عليه، قامت بعثة الأمم المتحدة

في السودان بضم الأحزاب والسلطات المحلية إلى عملية المشاورات الشعبية الشاملة وما يلي ذلك من إجراءات.

إعادة نشر القوات

١٨ - ما زالت نسبة نشر القوات المسلحة السودانية التي تم التحقق منها لا تتجاوز ٩٥,٥ في المائة (من العدد البالغ ٤٠٣ ٤٦ فردا الذي كان منصوصا عليها في البداية، وتصل نسبة إعادة نشر الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى ١٣,٧ في المائة (وكان منصوصا في البداية أن يصل الرقم إلى ١٦٨ ٥٩ فردا). وقد سلمت اللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار استعراضا شاملا لإعادة النشر إلى اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار للنظر فيه. وتظل إمكانية حدوث مزيد من التحسن في تلك الأرقام من خلال الرصد والتحقق محدودة. ومن ثم يظل إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد في يد القيادة السياسية لكلا الجانبين. ومع أن لجنة الرصد ستواصل الرصد والتحقق كلما أمكن، فلن تتمكن من التحقق من إعادة النشر تماما. وتشمل الخطوات المطلوبة لاستكمال إعادة النشر استعراض الأرقام المنصوص عليها منذ البداية، والاتفاق على التحقق من أعداد الجنود الذين تمت إعادة نشرهم بدون أسلحة، فضلا عن أرقام إعادة النشر التي لا يمكن التحقق منها بما في ذلك الأفراد الذين تم نقلهم إلى خدمات أمنية أخرى والجنود الذين تم تسريحهم بشكل طوعي.

الوحدات المتكاملة المشتركة

١٩ - حسبما أفادت اللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار في اجتماعها ٩٧ المعقود في ٢ حزيران/يونيه، لا يزال نشر الوحدات المتكاملة المشتركة عند نسبة ٨٢,٦ في المائة. ولا تزال عملية إعادة التحقق من تلك الوحدات، حسب نص الصيغة الجديدة والمعتمدة من إجراءات التشغيل الموحدة، في انتظار قيام عنصري القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان في الوحدات بتقديم القائمة الاسمية للجنود. وباستثناء الوحدة المتكاملة في أبيي، التي تلقت التدريب والدعم عقب الصدامات التي حدثت في أيار/مايو ٢٠٠٨، فإن الوحدات تظل عموماً غير مدربة، وتفتقر إلى الموارد، وهي ليست موجودة في مواقع مشتركة في أغلب الأماكن، وليست متكاملة. وما تبذله حكومة الوحدة الوطنية من جهود وموارد لتشغيل تلك الوحدات يظل غير كافياً حتى الآن.

٢٠ - وتدل الصدامات التي وقعت في ملكال وأبيي على أن افتقار الوحدات المتكاملة المشتركة إلى القيادة والسيطرة والتكامل أصبح مصدرا لعدم الاستقرار في مناطق معينة. ونظرا لذلك فإن تلك الوحدات تسببت في بعض الحالات في زيادة تدهور الأوضاع التي

تتسم أصلا بالهشاشة، خاصة عندما تشتمل تلك الوحدات على ''جماعات مسلحة أخرى'' من المنطقة. ويظل عدم إحراز تقدم في نقل أفراد الوحدات خارج مدينة ملكال وعدم إجراء التناوب المقرر لمن شاركوا في القتال يظل يمثل مصدرا للقلق الشديد. ولم يصدر مجلس الدفاع المشترك أي أوامر تنفيذية بشأن تلك المسألة حتى الآن، رغم الجهود التي بذلتها البعثة ومطالباتها المتكررة بذلك.

٢١ - وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٨٧٠ (٢٠٠٩) الذي كلف البعثة بتنسيق المساعدة الدولية من أجل الوحدات المتكاملة المشتركة، تقوم البعثة حاليا باستعراض الخيارات من أجل وضع خطة دعم تولي الأولوية للوحدات فيما يتصل بمواقع تلك الوحدات. وسيتيح ذلك استخدام أموال الجهات المانحة بطريقة فعالة ومحددة دعما لتلك الوحدات.

تعداد السكان الوطني والانتخابات

٢٢ - في ٢ نيسان/أبريل، أعلنت المفوضية القومية للانتخابات أن الانتخابات ستنظم في الفترة من ٦ إلى ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٠. ويدعو الجدول الزمني المقترح للانتخابات إلى البدء في تحديد الدوائر الانتخابية في ١٥ نيسان/أبريل، وإعلان الدوائر في ١ حزيران/يونيه، وأن يبدأ تسجيل الناخبين في ٢ حزيران/يونيه، ونشر القوائم الأولية للناخبين في أوائل آب/أغسطس. وحتى هذا التاريخ، لم يتم الوفاء بهذه المواعيد الرئيسية. ونتيجة للتأخيرات المستمرة، نشرت المفوضية جدولا زمنيا منقحا ينص على بدء عمليات الاقتراع في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

٢٣ - وفي ٥ أيار/مايو، انتهت الفترة المخصصة للأحزاب السياسية القائمة لكي تقوم بالتسجيل وتعديل أوضاعها. ووفقا لما أفاد به مجلس شؤون الأحزاب السياسية، يظل باب التسجيل مفتوحا أمام الأحزاب الجديدة وسيناقش المجلس تحديد موعد نهائي يتعين على الأحزاب الجديدة التي ترغب في التقدم بمرشحين للانتخابات إيداع طلباتها للتسجيل خلاله لدى المفوضية القومية للانتخابات. وحتى ١ تموز/يوليه، تم تسجيل أحزاب بلغ مجموعها ٧١ حزبا، وهناك ٧ طلبات مقدمة من أحزاب أخرى لم يبت فيها بعد.

٢٤ - وتم النظر في مجموعة العمل الفنية في الشواغر التي أعربت عنها مفوضية جنوب السودان للتعداد والإحصاء والتقييم إزاء نتائج التعداد. ووافقت المجموعة على إحالة النتائج على مجلس الإحصاء السكاني مشفوعة بمذكرة عن تلك الشواغل التي تم الإعراب عنها. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، اعتمد المجلس نتائج التعداد وأحالها إلى رئاسة الجمهورية التي عرضتها على رئيس المفوضية القومية للانتخابات ونائبه في ٦ أيار/مايو. وفي ٢١ أيار/مايو أعلن المدير العام للجهاز المركزي للإحصاء النتائج التي طال انتظارها للتعداد السكاني القومي الخامس في السودان.

وتشير نتائج التعداد إلى أن العدد الإجمالي للسكان في السودان يبلغ ٣٩,١٥ مليون نسمة، حيث يبلغ عدد السكان في شمال السودان ٣٠,٨٩ مليون نسمة (٧٩ في المائة)، وفي جنوب السكان ٨,٢٦ مليون نسمة (٢١ في المائة). وأعرب مسؤولون كبار في الجيش الشعبي لتحرير السودان علنا عن تشككهم في النتائج وهم يظلون يعارضون استخدامها لأغراض تقاسم السلطة. وعلى الرغم من ذلك، اتخذت المفوضية القومية للانتخابات قرارا في ٨ حزيران/يونيه بشأن تقسيم المقاعد في المجلس الوطني استنادا إلى نتائج التعداد التي تلقتها من الرئاسة.

٢٥ - وتم تعيين أعضاء المفوضية العليا لجنوب السودان فضلا عن لجان الانتخابات في الولايات التي يبلغ عددها ٢٥ ولاية، وقد أدوا القسم خلال حلقة عمل تدريبية عُقدت في الخرطوم في الفترة من ١٦ إلى ١٨ حزيران/يونيه، وتولى تنظيمها كل من البعثة، والمفوضية القومية للانتخابات، ومفوضية الرصد والتقييم، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحكومة إيطاليا.

تقاسم الثروة

٢٦ - وفقاً لما ورد في تقرير أصدرته وزارة المالية والاقتصاد الوطني في حزيران/يونيه، بلغ مجموع إيرادات السودان من النفط في نيسان/أبريل ١٥٨,٧٦ مليون دولار؛ وبلغت حصة حكومة الوحدة الوطنية ٦١,٦٣٨ مليون دولار وحصة حكومة جنوب السودان ٥١,٦ مليون دولار. وأبلغت وزارة المالية في حكومة الوحدة الوطنية البعثة بأن جميع متأخرات عام ٢٠٠٨ تمت تسويتها، وهو ما أكدته حكومة جنوب السودان في أيار/مايو. إلا أن الأرقام المتعلقة بعام ٢٠٠٩ والتي أُتيحت حتى ١٧ حزيران/يونيه تشير إلى وجود متأخرات مستحقة تبلغ ٤,٤٥ مليون دولار للفترة من كانون الثاني/يناير حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ويبلغ مجموع إيرادات النفط التي تم تحويلها إلى حكومة جنوب السودان عن الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى آذار/مارس ٢٠٠٩ مبلغاً قدره ٣٧٢ ٥ مليون دولار.

٢٧ - ووفقاً لبروتوكول أبيي واتفاق خارطة طريق أبيي، لا تزال ولايتا واراب وجنوب كردفان تحصلان على حصص من إيرادات النفط المنتج في أبيي. وأبلغت وزارة المالية والاقتصاد الوطني البعثة إلى أن الحصتين المحددتين بنسبة ٢ في المائة المخصصتين لقبيلتي دينكا - نقوك والمسيرية تحولان إلى حسابين منفصلين يشرف عليهما كل من إدارة منطقة أبيي وحكومة ولاية جنوب كردفان.

خامساً – تنفيذ عمليات السلام الأخرى في السودان

٢٨ – ظلت الحالة السياسية والأمنية في شرق السودان هادئة نسبياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أُحرز تقدم في تنفيذ اتفاق سلام شرق السودان بما يشمل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتدفّق الأموال المطلوبة من صندوق تعمير شرق السودان، وتنفيذ عدد من مشاريع الانتعاش والتنمية في ولايات الشرق الثلاث. إلا أن هناك عدداً من القضايا التي لم تُعالج تماماً، بما في ذلك تنامي الفقر والتهميش الاقتصادي، فضلاً عن أوجه الضعف في حالة الأمن بسبب خط الساحل السوداني الطويل الذي يسهل اختراقه. ومن المسائل التي تثير القلق بوجه خاص تفكك جبهة الشرق، وهو حزب طرف في اتفاق سلام شرق السودان، وانقسامه إلى ثلاثة أحزاب سياسية مختلفة، هي تحديداً مؤتمر البجا، وحركة الأسود الحرة، وحزب الشرق الديمقراطي، وهو ما يمكن أن يشل عملية مواصلة تنفيذ النقاط المرجعية لاتفاق السلام بالنظر إلى غياب إحدى الجهات التي تتحاور مع حكومة الوحدة الوطنية.

٢٩ – والتقى وفدان من حكومة السودان وحركة العدل والمساواة في الدوحة، بقطر، في الفترة من ٢٧ أيار/مايو إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، لمناقشة تنفيذ اتفاق النوايا الحسنة وبناء الثقة من أجل تسوية مشكلة دارفور الذي تم توقيعه في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩ تحت رعاية الوساطة المؤلفة من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وحكومة قطر. وناقش الطرفان سبل المضي قدماً بعملية السلام، خاصة فيما يتعلق بمسائل تبادل الأسرى، والحالة الإنسانية، وإبرام اتفاق إطاري، ووقف الأعمال العدائية.

٣٠ – وقد هدفت الوساطة في الدوحة إلى تيسير إبرام اتفاق إطاري، بما يشمل وقف الأعمال العدائية، في أسرع وقت ممكن. إلا أن حركة العدل والمساواة أصرت على قيام الحكومة بإطلاق جميع أسرى الحركة قبل الشروع في مناقشة الاتفاق الإطاري ووقف الأعمال العدائية، في حين أصرت الحكومة على إبرام اتفاق وقف الأعمال العدائية قبل حدوث أي تبادل للأسرى. ونتيجة لعدم حدوث أي تغيير هام في موقف أي من الطرفين، وعقب جهود كبيرة بذلها فريق الوساطة لإيجاد أرضية مشتركة، عُلقت المحادثات لتمكين الطرفين من إجراء المزيد من المشاورات الداخلية. ويواصل فريق الوساطة العمل مع الجانبين، خاصة فيما يتعلق بمسألة وضع جدول زمني لإطلاق سراح الأسرى وإبرام اتفاق إطاري، وهو يعتزم دعوة الطرفين مرة أخرى إلى الدوحة عندما يكونان مستعدين للبدء في المفاوضات بشأن إبرام اتفاق إطاري. واجتمع كبير الوسطاء المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة جبريل باسولي مع مجموعة طرابلس (المؤلفة من خمس حركات متمردة) في سرت، بالجماهيرية العربية الليبية، في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه، بهدف مناقشة إمكانية

مشاركة المجموعة في مفاوضات الدوحة. وأجرى فريق الوساطة أيضاً مشاورات واسعة في كل من دارفور والخرطوم وطرابلس مع ممثلين من المجتمع المدني السوداني، والمنظمات غير الحكومية، والزعامات القبلية، بغية تأكيد النية على توسيع المشاركة في عملية السلام في دارفور.

سادساً – تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان

المساعي الحميدة، وإدارة النزاع، والمصالحة

٣١ – طوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل ممثلي الخاص إجراء حوار مع القيادة السياسية السودانية وجهات سودانية ودولية رئيسية معنية بعملية السلام. ولمعالجة الحالة الأمنية في جنوب السودان، اجتمع ممثلي الخاص مع رئيس جنوب السودان سلفا كير والسلطات المحلية في جوبا، فضلاً عن مسؤولين في بلدتي البيبور وأكوبو، في ولاية جونقلي، وملكال، في ولاية أعالي النيل.

٣٢ – وخلال أحداث العنف التي اندلعت مؤخراً في ولاية جونقلي، عملت البعثة عن كثب مع مفوضية السلام في جنوب السودان لدعم وتيسير عمل اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار بين قبيلتي لوو – نوير والمورلي في ولاية جونقلي. وقدمت البعثة الدعم أيضاً لمؤتمر السلام والمصالحة بين قبيلتي لوو – نوير ودينكا – تويج الذي عقدته حكومة ولاية جونقلي في بلدة بور. إضافة إلى ذلك، تتعاون البعثة مع سلطات ولاية جونقلي وولاية أعالي النيل لتخفيف حدة التوتر بين قبيلتي جيكاني – نوير ولوو – نوير في المناطق الحدودية للقبيلتين. وستواصل البعثة العمل مع سلطات الولايات وسلطات حكومة جنوب السودان من أجل عقد سلسلة من مؤتمرات السلام الثنائية في جونقلي للتوصل إلى اتفاقات بشأن المظالم المرتبطة بالتعويضات، ومسارات الرعي، وحالات الاختطاف، تتوج بعقد مؤتمر سلام جامع في ولاية جونقلي في أواخر عام ٢٠٠٩ بهدف كفالة أن يسود السلام خلال موسم الجفاف الذي يستمر للفترة من كانون الثاني/يناير حتى حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٣٣ – وأدى استعراض أنشطة البعثة في مجال الحد من النزاعات في ولاية جونقلي إلى تعزيز التخطيط الطويل المدى في جونقلي والأجزاء المجاورة ذات الصلة من ولاية أعالي النيل، فضلاً عن وضع خطط من أجل تعزيز القدرة على سد الاحتياجات المفاجئة بالنسبة للعنصر العسكري والعنصر غير العسكري في البعثة تحسباً لحالات النزاع المحتملة أو الفعلية في المستقبل.

الانتشار العسكري والأنشطة العسكرية

٣٤ - حتى ٢٨ حزيران/يونيه، بلغ عدد أفراد البعثة العسكريين المنتشرين في السودان ٩ ٠٨٠ فردا من أصل قوام مأذون به قدره ١٠ ٠٠٠ فرد، ويتألّف هؤلاء من ٥٢١ مراقبا عسكريا، و ١٩٢ من ضباط الأركان، و ٨ ٣٦٧ جنديا. وتعكس هذه الأرقام إعادة موازنة العنصر العسكري على النحو الذي أوصت به دراسة القدرة العسكرية التي أجريت في آب/أغسطس ٢٠٠٨. ونظرا لتشكيل العنصر العسكري للبعثة (ضباط الأركان الموجودون في المقر، وأفراد الهندسة، والخدمات الطبية، والطيران، والنقل، وإزالة الألغام، والمراقبون العسكريون، وقوات الدعم)، يجعل ذلك نسبة الجنود المسلّحين تساوي تقريبا جنديا مسلّحا واحدا لكل ١٢١ كيلومترا مربعا من منطقة عمليات البعثة، أو جنديا مسلحا لكل ٢ ٠٠٠ من السكان.

٣٥ - واستمرت العمليات الروتينية من خلال الدوريات المشتركة التي يقوم بها المراقبون العسكريون والمراقبون الوطنيون، وشهد العنصر العسكري زيادة في دعم آلية وقف إطلاق النار من خلال عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج.

٣٦ - ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٧٠ (٢٠٠٩)، تقوم البعثة بإعادة تقييم نشر القوات العسكرية مع التركيز بصفة خاصة على حماية المدنيين. وفي أعقاب ورود إفادات عن هجوم وشيك من جانب مقاتلي المورلي على قرية أنييدي التي يسكنها الدينكا، إلى الشرق من بور، عاصمة ولاية جونقلي، بُدئت عملية نشر عسكري استباقي في ٩ نيسان/أبريل بالتنسيق مع السلطات المحلية والجيش الشعبي لتحرير السودان. وكُلّلت عملية النشر بالنجاح وانتهت في ١١ نيسان/أبريل بعد وصول جنود من الجيش الشعبي لتحرير السودان أُرسلوا إلى الموقع لتأمينه.

٣٧ - وفي محاولة لاحتواء العنف المندلع في ولاية جونقلي بين المورلي واللوو - نوير، جرى نشر قوات عسكرية من القطاع الثالث وكتيبة القوة الاحتياطية، وكلاهما من المفرزة الهندية، منذ ١٠ أيار/مايو في اثنتين من قواعد التشغيل المؤقتة في أكوبو والبيبور. ويوجد بكل قاعدة في الوقت الحالي وجود عسكري بحجم فصيلة. ومهمة هؤلاء الأفراد هي القيام بدوريات في المنطقة وتوفير الأمن للعناصر المدنية في الأفرقة المنشورة للاضطلاع بأنشطة المصالحة والتخفيف من حدة النزاعات. وأسهمت عمليات النشر هذه في تحقيق استقرار الوضع ومنع وقوع مزيد من الاشتباكات.

الشرطة

٣٨ - حتى ٢٨ حزيران/يونيه، كانت البعثة قد نشرت ٩٠ في المائة من القوام المأذون به لعناصر الشرطة بموجب الولاية (٦٤٥ مستشارا لشؤون الشرطة، منهم ٦٨ امرأة، من أصل ٧١٥ فردا) في ٢٢ موقعا في مختلف أنحاء منطقة البعثة.

٣٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة بتدريب ٨٥٦ ٢ فردا من أفراد الشرطة المحليين، منهم ٣١٧ امرأة، في مختلف المواضيع، بما في ذلك التدريب الأساسي، وخفارة المجتمعات المحلية، والمسائل الجنسانية وحماية الطفل، والأسلحة والأساليب الخاصة، ومكافحة الشغب، وتأمين كبار الشخصيات.

٤٠ - وجدّدت شرطة حكومة السودان طلبها إلى البعثة أن تغطي بقية الولايات الشمالية بأنشطتها التدريبية التي تضطلع بها في كسلا والأبيض وسنار وبورسودان. وأبلغت البعثة حكومة الوحدة الوطنية أن تلبية هذا الطلب تقتضي الاستعانة بمزيد من أفراد شرطة البعثة. وسينظر في الإجراء التالي فور تلقّي رد الحكومة. وقد بدأ بنجاح تطبيق نموذج خفارة المجتمعات المحلية لمخيمات المشردين داخليا الذي أعدّته شرطة البعثة. وقد طلبت شرطة حكومة السودان أن تُطبّق النموذج أيضا العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بالنسبة لإقليم دارفور، واتخذت البعثة والعملية المختلطة خطوات للمتابعة بخصوص ذلك الطلب.

٤١ - وبالإضافة إلى النشاط الجاري لتدريب جهاز شرطة جنوب السودان، يجري تنفيذ مشاريع جديدة تهدف إلى تحسين عمليات التحقق من سلامة كشوف المرتبات وإدارة الأصول وضوابط الميزانيات. ورغم ما أجري من تحسينات في مجالات الإدارة والعمليات والتوعية بحقوق الإنسان والقضايا الجنسانية وخفارة المجتمعات المحلية، ما زالت هناك تحديات كبيرة من قبيل الأمية ومحدودية القدرة التنظيمية والإدارية واستمرار استعانة السلطات المحلية بالجيش الشعبي لتحرير السودان في تسوية مسائل القانون والنظام.

٤٢ - وطلبت شرطة حكومة السودان من البعثة دعم التدريب في مجال تأمين الانتخابات، والبعثة عضو في لجنة شرطة حكومة السودان المنشأة حديثا للتدريب على تأمين الانتخابات والتي يرأسها المدير العام للشرطة. وقد أقرّ كل من شرطة حكومة السودان وجهاز شرطة جنوب السودان المناهج التي أعدّتها البعثة للتدريب في مجال تأمين الانتخابات.

تعليم الحدود

٤٣ - وفقا لتقارير وسائط الاعلام، أصدرت رئاسة الجمهورية تعليمات للجنة الحدود بتقديم تقريرها النهائي بحلول نهاية أيلول/سبتمبر. ومن المقرر أن تدرج أي خلافات معلّقة في التقرير لكي تقوم الرئاسة بمعالجتها. واستضافت الأمم المتحدة رئيس ونائب رئيس لجنة الحدود في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في بريندیزي لمناقشة ترسيم الحدود على الخريطة الأساسية مع خبراء في رسم الخرائط من الأمم المتحدة. وبناء على طلب الطرفين، وافقت الأمم المتحدة على تقديم المساعدة التقنية التي تلزمهما لاستكمال أعمال الترسيم.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٤٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر تنفيذ برنامج التسريح وإعادة الإدماج في ولاية النيل الأزرق. وبدأ العمل في ثلاث عمليات إضافية لنزع السلاح والتسريح في ولايتي جنوب كردفان ووسط الاستوائية. وحتى ٢٥ حزيران/يونيه، كان برنامج السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد سرّح ١٠٤ ٦ محاربين سابقين. وحصل جميع المرشحين على مجموعات إعادة الإلحاق التي تتألف من نقود ومواد غير غذائية وكوبونات من حصص إعاشة برنامج الأغذية العالمي لثلاثة أشهر. وبدأ الاضطلاع بأنشطة الإعلام وخدمات المشورة والإحالة بالنسبة لحالات الأشخاص الممكن إعادة إدماجهم الموجودين في الدمازين، وبُلغت مرحلة متقدمة في التخطيط لتناول كمّ الحالات الموجودة في ولايتي جنوب كردفان ووسط الاستوائية.

٤٥ - ورغم التقدم المحرز، لا يزال أمام الأمم المتحدة ونظرائها الوطنيين تحديات كبيرة. ويبلغ الآن عدد حالات المرحلة الأولى ٠٠٠ ٦٤ (من العدد المستهدف بلوغه في نهاية المطاف الذي يبلغ ٠٠٠ ١٨٠ حالة)، منها ٠٠٠ ٣٤ حالة لأعضاء حاليين في الجيش الشعبي لتحرير السودان سيجري تسريحهم قريبا من قبل حكومة جنوب السودان بسبب الأزمة المالية في جنوب السودان. إلا أن التمويل المتوافر في الوقت الحالي سيكفي لإعادة إدماج حوالي ٠٠٠ ٢٣ مشارك فقط في السودان بأسره. وتجري المناقشات مع الجهات المانحة للحصول على تمويل إضافي. وقد يتعين خفض وتيرة عمليات التسريح في خريف هذا العام إذا تعذّر توفير الموارد الكافية لإعادة الإدماج في الوقت المناسب. وكذلك تفتقر أنشطة تسريح الجنود الأطفال إلى المال بشدّة.

العودة وإعادة الإدماج

٤٦ - إن قوافل العودة من الشمال إلى الجنوب التي تنظّمها الأمم المتحدة في إطار برنامج العودة المنظمة المشترك قد أوشكت على التوقف بسبب غياب الدعم المقدّم من الحكومة ومن الجهات المانحة. ومع ذلك، وصل عدد حالات العودة المنظمة للنازحين ٦٨٧ ٨ حالة إلى الآن في هذا العام وحده وأكثر من ٠٠٠ ٩٠ تراكمياً. وأدى تناقص قوافل العودة المنظمة من الشمال إلى زيادة كبيرة في حالات العودة التلقائية. وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٩، عاد ما يقدّر بـ ٠٠٠ ١٢٠ شخص من تلقاء أنفسهم من شمال السودان إلى المناطق الثلاث وجنوب السودان. ويؤدي عدم توافر المعلومات عن حالات العودة هذه إلى صعوبة التخطيط لتقديم المساعدة.

٤٧ - وقد أفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن المجموع التراكمي للاجئين الذين أعيدوا إلى ديارهم في عمليات إعادة منظمة وعمليات إعادة مشمولة بالمساعدة قد بلغ ٠٢٦ ١٦٨ فردا حتى أوائل حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ومن هؤلاء ٦٦١ ٢٨ شخصا عادوا هذا العام. وعند إضافة حالات العودة التلقائية، يصل المجموع الكلي لجميع حالات العودة إلى الموطن منذ توقيع اتفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٥ إلى ٨٥٦ ٣٢٤ حالة - وهو ما يشمل أكثر من ٦٠ في المائة من عدد اللاجئين السودانيين في البلدان المجاورة.

٤٨ - وتشير تقديرات البعثة إلى أنه بحلول نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٠٩؛ سيكون أكثر من ٢,٣ مليون سوداني مشرد قد عادوا إلى ديارهم. وقد أدّى حدوث التوترات وحوادث العنف محليا إلى حدوث حالات تشريد ثانوي للعائدين، منها حالات عودة إلى أماكن وجود المشردين السابقة، ولا سيما حول الخرطوم. واكتُشف أن المشردين داخليا الذين كانوا قد نزحوا إلى مناطق حضرية قد عادوا إلى تلك المناطق لأن المناطق الريفية التي نُقلوا إليها لا تحظى بالقدر نفسه من خدمات الإمداد بالمياه والحصول على الرعاية الصحية والتعليم وفرص كسب الرزق. والقصد من مبادرات العودة وإعادة الإدماج المعجّلتين التي تضطلع بها الأمم المتحدة وشركاؤها هو التصدي لبعض أوجه القصور هذه من خلال كفالة تحسّن مستوى الخدمات الأساسية المتوافرة في المناطق المستقبلة لأعداد كبيرة من العائدين.

الانتعاش والتنمية

٤٩ - في جنوب السودان، تدهورت الحالة الإنسانية تدهورا حادا نتيجة لزيادة الهجمات التي يشنها جيش الرب للمقاومة في ولايات غرب وشرق ووسط الاستوائية، فضلا عن تصاعد العنف بين الجماعات العرقية في ولايات جونقلي وأعالي النيل وواراب وغرب وشمال بحر الغزال. وقد تفاقم الوضع بسبب تفشي الإسهال المائي الحاد والكوليرا والالتهاب

السحائي والملاريا في ولايتي شمال بحر الغزال وواراب، وتفشي شلل الأطفال في جميع الولايات. وأدى استمرار الهجمات التي يشنها جيش الرب للمقاومة إلى تشريد ٠٠٠ ٥٤ شخص داخل جنوب السودان منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ويوجد حاليا في جنوب السودان ٠٠٠ ٢٠ لاجئ شُرّدوا بسبب أعمال العنف التي يمارسها جيش الرب للمقاومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٠ - وبالتالي، استجابت الأمم المتحدة وشركاؤها لـ ٢٤ حالة طوارئ إنسانية وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقدمت الأمم المتحدة وشركاؤها إلى السكان المتضررين المساعدة الطبية ووفّرت المياه ومرافق الصرف الصحي والغذاء، فضلا عن المنافع غير الغذائية مثل المأوى. وشُرّد أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ شخص بسبب النزاعات التي جرت في شتى أنحاء جنوب السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وحدثت كذلك تحركات سكانية بسبب غارات نهب الماشية التي وقعت فيما بين المجتمعات الرعوية. وتفاقمت الحالة الإنسانية إلى درجة أبعد بسبب الأزمة المالية التي يعاني منها جنوب السودان. وسيكون لانخفاض عائدات النفط آثار شديدة - فسيتقلص النشاط الاقتصادي، ويقل الإنفاق الحكومي، وتخفّض تكاليف التشغيل والمرتبات.

٥١ - وفي أعقاب القيام ببعثة تقييم مشتركة بين الحكومة وإدارات المناطق الثلاث والأمم المتحدة، وسّعت الحكومة نطاق تغطية بعض برامجها الخاصة بالخدمات الأساسية وبدأت منظمات دولية غير حكومية جديدة تقوم بعمليات في إطار الآليات المنشأة المشتركة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية.

٥٢ - وفي أبيي وجنوب كردفان، ما زالت البرامج الإنسانية وبرامج الإنعاش تتأثّر من جرّاء التنازع على حقوق الأراضي والرعي وتكرّر اندلاع العنف بين القبائل. ومما يؤدي إلى تفاقم الوضع عدم التيقن بشأن قرار التحكيم المرتقب بشأن أبيي وما قد ينجم عنه من أحداث. ويجري استكمال خطط الطوارئ الإنسانية التي كانت قد وضعتها في السابق الأمم المتحدة وشركاؤها لدعم المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع في منطقة أبيي، وستُشكّل تلك الخطط إسهاما في خطة البعثة العامة للطوارئ في أبيي. وفي ولاية جنوب كردفان هناك أكثر من نصف مليون نسمة لا يحصلون على الخدمات الصحية، وأكثر الفئات تأثّرا بذلك الأطفال دون سن الخامسة والنساء والعائدون، خاصة في ''المناطق المغلقة'' التي كانت تسيطر عليها في السابق الحركة الشعبية لتحرير السودان. وفي ولاية النيل الأزرق، أُعرب عن القلق إزاء احتمال انعزال القرى النائية نتيجة للفيضانات التي تصاحب بدء موسم الأمطار.

حقوق الإنسان

٥٣ - في ٢١ نيسان/أبريل، أصدر المجلس الوطني قانون المفوضية القومية لحقوق الإنسان، وهو بمثابة نقطة مرجعية رئيسية في اتفاق السلام الشامل وعنصر مهم في النظام الوطني لحماية حقوق الإنسان. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، صدّق السودان على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري. وفي ٢٦ أيار/مايو، تَشارَك قسم حقوق الإنسان في البعثة ومجلس حكومة السودان الاستشاري لحقوق الإنسان في رئاسة الاجتماع الثاني لمنتدى حقوق الإنسان الجديد في الخرطوم. وركّز الاجتماع على عمليات الاحتجاز التي أعقبت الهجوم الذي شنّته حركة العدل والمساواة على أمدرمان في أيار/مايو ٢٠٠٨.

٥٤ - ويمثل عدد أحكام الإعدام التي تصدر في السودان مبعثا للقلق الشديد. وقد أثار من تابعوا القضايا التي صدرت فيها أحكام إعدام في الآونة الأخيرة مخاوف بشأن الحق في المحاكمة العادلة الذي يكفله اتفاق السلام الشامل وشرعة الحقوق السودانية والتزامات السودان الناشئة عن المعاهدات الدولية. وفي ١٣ نيسان/أبريل، شُنق في الخرطوم تسعة رجال كانوا قد أدينوا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بتهمة قتل محمد طه، رئيس تحرير إحدى الصحف، وذلك رغم ما أعرب عنه من تابعوا المحاكمة من قلق بالغ إزاء ضمانات المحاكمة العادلة وادّعاء المتهمين تعرّضهم للتعذيب. وقد وجّهت الأمم المتحدة نداءات عديدة إلى حكومة الوحدة الوطنية حثتها فيها على وقف تنفيذ أحكام الإعدام وضمان احترام حق المتهمين في المحاكمة العادلة، ولكن هذه النداءات قد قوبلت بالتجاهل. وأُعرب عن قلق مماثل من قبل من تابعوا محاكمات المشتبه في تورطهم في هجوم حركة العدل والمساواة على أمدرمان أمام محاكم مكافحة الإرهاب المعقودة خصيصا لهذا الغرض في الخرطوم. وحتى إعداد التقرير، كان عدد أحكام الإعدام الصادرة في هذه القضايا قد بلغ ١٠٣ أحكام. وفي وقت لاحق، حُكم بالإعدام على أربعة من المتهمين الخمسة في محاكمة قتل جون غرانفيل، الموظف في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وسائقه السوداني. وأفاد من تابعوا المحاكمة أن المتهمين تراجعوا عن اعترافاتهم مدّعين أنها قد انتزعت منهم تحت التعذيب أثناء احتجازهم الذي مُنع عنهم خلاله الاتصال بالعالم الخارجي لمدة شهر تقريبا. ورفض المدعي العام الطلبات المقدمة من الدفاع للتحقيق في ادّعاءات التعذيب واعتدّت المحكمة بالاعترافات كأدلّة في حكمها بالإدانة.

٥٥ - وفي جنوب السودان، ما زال هناك بعض الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، نُفذت ثلاثة أحكام إعدام وصدر أكثر من ٨٠ حكما بالإعدام. ونظرا لوجود قيود شديدة تحول دون توافر خدمات المحاماة الكافية بعد الاحتجاز،

أعرب المراقبون عن مخاوف شديدة إزاء الحق في المحاكمة العادلة، وخاصة في القضايا التي قد يحكم فيها بالإعدام.

٥٦ - ويلزم اتفاق السلام الشامل السلطات في شمال السودان وجنوبه بحماية الحق في الحياة للمدنيين الموجودين في المناطق الخاضعة لولايتها. وتبرز الصدامات الجارية بين القبائل في جنوب السودان (كما ورد في الفقرة ٢ أعلاه) التحديات العديدة التي تواجه السلطات في هذا الصدد.

الانتخابات

٥٧ - قامت بعثة لتقييم الاحتياجات تابعة للأمم المتحدة ومتعددة التخصصات بزيارة الخرطوم وجوبا والفاشر في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٨ أيار/مايو لإجراء تقييم للتقدم المحرز فيما يخص الانتخابات والدعم المقدم من الجهات المانحة. وتشكل الانتخابات، على نحو ما يتوخاه اتفاق السلام الشامل، جزءا من عملية التحول الديمقراطي الأوسع نطاقا. وفي هذا الصدد، تضطلع تهيئة بيئة مواتية مدعومة بالإطار القانوني المطلوب بدور أساسي في إجراء انتخابات ذات مصداقية.

٥٨ - وتواصل البعثة بناء قدرتها على تقديم المساعدة الانتخابية، حيث استقدمت حوالي نسبة ٨٤ في المائة من موظفي البعثة القائمين على المساعدة الانتخابية في الفترة ٢٠٠٨ — ٢٠٠٩. وإلى جانب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تواصل البعثة مشاركتها بفعالية في آليات التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة ومع المجتمع الدولي على حد سواء. واجتمعت لجنة السياسات ثلاث مرات، وهي اللجنة التي أنشأتها المفوضية القومية للانتخابات لمناقشة القضايا التي تواجه المفوضية والتي يشترك في رئاستها رئيس المفوضية وممثلي الخاص. كما أنشئت لجنة تقنية لكفالة معالجة المساعدة الدولية لتلك القضايا الحاسمة، وهي اللجنة التي يشترك في رئاستها الأمين العام للمفوضية وكبير موظفي شؤون الانتخابات في البعثة. ومن الناحية التشغيلية، يتمثل أهم المتطلبات بالنسبة للمفوضية في وضع الصيغة النهائية لخطة تشغيلية صالحة ولميزانية للانتخابات. وحال وضع الصيغة النهائية للخطة التشغيلية والميزانية وتمكن الجهات المانحة من دراسة الخطة، سيتسنى لها تقرير نوع المساعدة التقنية والمالية والتشغيلية التي يمكنها تقديمها للعملية.

٥٩ - وأشركت البعثة أيضا أعضاء المفوضية القومية للانتخابات الوطنية وأعضاء مختلف اللجان التابعة للمفوضية في إسداء المشورة وتقديم التوصيات بشأن وضع الإطار القانوني الفرعي والإجراءات القانونية الفرعية، وخيارات تسجيل الناخبين، وتثقيف الناخبين،

والعلاقات مع وسائط الإعلام، ونظم تكنولوجيا المعلومات. وقُدمت إلى المفوضية العديد من موارد المعلومات، بما فيها صحائف الوقائع التي تغطي جميع مجالات العملية الانتخابية. وتقوم البعثة أيضا بتمويل طبع ٦ ٠٠٠ نسخة إضافية من قانون الانتخابات القومية على إثر استعراض وتنقيح شاملين للترجمة الإنكليزية، وذلك بالاشتراك مع المفوضية ووزارة العدل.

٦٠ - وفي ٢٨ أيار/مايو، قام رئيس المفوضية القومية للانتخابات وأحد ممثلي وزارة التعاون الدولي ومدير المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوقيع وثيقة مشروع للبرنامج الإنمائي بعنوان ''الدعم المقدم للانتخابات والعمليات الديمقراطية''. وتضع الوثيقة أسس الدعم الدولي المقدم للانتخابات وتشتمل على ميزانية أولية قدرها ٦٨,٧ مليون دولار لتغطية الدعم المقدم إلى المفوضية، ومجلس شؤون الأحزاب السياسية، والتربية الوطنية وتثقيف الناخبين، والمراقبة المحلية، والتدريب والرصد في مجال وسائط الإعلام، وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين مثل النساء والشباب. وتم استلام ما مجموعه ٨٧٤ ٠٩٧ ٧ دولارا إلى الآن، يتوفر منه حاليا مبلغ ٣٢٨ ٧٩٠ ٥ دولارا. وبلغ مجموع التبرعات المعلنة المؤكدة ٢٢,٥ مليون دولار، وأبدت جهات مانحة رغبتها في التبرع بمبلغ إضافي قدره ٤,٥ ملايين دولار.

الدعم المقدم للاستفتاءين

٦١ - بناء على طلب موجه من الرئاسة، تشترك البعثة مع السلطات السودانية بغرض دعم التحضير للاستفتاءين من خلال موارد وثائقية وعينة من قوانين الاستفتاء.

سيادة القانون والسجون

٦٢ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمد المجلس الوطني مشروع تعديل القانون الجنائي، ومشروع تعديل قانون الإجراءات الجنائية، ومشروع تعديل قانون الإجراءات المدنية، ومشروع قانون مفوضية حقوق الإنسان، ومشروع قانون الصحافة والمطبوعات، ومشروع قانون المفوضية القومية للأراضي؛ وسُنَّ كل من قانون القوات المسلحة القومية وقانون قوات الشرطة القومية. كما اعتمدت الجمعية التشريعية لجنوب السودان قانون أراضي جنوب السودان وقانون الحكم المحلي وقانون الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفيما كان سن هذه القوانين بمثابة تدوين لبعض القوانين المتعلقة بحماية الحقوق الفردية الأساسية، أثارت أحزاب سياسية أخرى شواغل مفادها أن بعض الأحكام لا ترقى بحقوق المواطنين وبالمؤسسات الديمقراطية بفعالية وأن أحكاما أخرى تقيد تلك الحقوق والمؤسسات صراحة حيث إنها تضع معايير جد فضفاضة للسلوك تترك مجالا لتأويلها ولاحتمال إساءة استعمالها.

٦٣ - وواصلت وحدة سيادة القانون والسجون التابعة للبعثة ما تقوم به من أنشطة الرصد وتقديم المشورة. وتقوم حاليا إدارة العون القانوني بوزارة العدل بصياغة مشروع قانون العون القانوني القومي، وذلك بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن البعثة. وفي جنوب السودان، رصدت البعثة عن كثب التقدم المحرز في جدول الأعمال التشريعي، من خلال اجتماعات منتظمة مع وزارة الشؤون القانونية وتطوير الدستور وكذلك مع أعضاء في المجلس الوطني. كما تقوم البعثة برصد إسهام المجتمع المدني في مشروع سياسة الأراضي لجنوب السودان، الذي تعنى به حاليا مفوضية أراضي جنوب السودان.

٦٤ - وواصلت وحدة سيادة القانون والإصلاحيات التابعة للبعثة تقييماتها لأحوال السجون في جميع أنحاء البلد. واستنادا إلى التقييمات التي أجرتها الوحدة، شرع في تنفيذ برامج للهياكل الأساسية بتمويل من الجهات المانحة في سجن الرُصيرص في ولاية النيل الأزرق وسجن رُمبيك في ولاية البحيرات وسجن النساء بأمدرمان. وأجري أيضا تدريب لموظفي السجون وإدارتها في الأُبيِّض وبورتسودان والخرطوم.

حماية الأطفال

٦٥ - خلال الاشتباكات التي وقعت بين قبيلتي المورلي ولوو - نوير في ولاية جونقلي، وردت تقارير تفيد بأن أزيد من ٢٠٠ طفل تم اختطافهم وبأن أعدادا غير مؤكدة منهم تعرضت للقتل والتشريد. وبالتعاون مع السلطات المحلية والقادة المجتمعيين والشركاء من المنظمات غير الحكومية، تقود البعثة واليونيسيف الجهود المبذولة لتسجيل الأطفال المفقودين بصورة منهجية. ولم تنجح جهود الوساطة التي قامت بها القبائل في كفالة عودة الأطفال المختطفين إلى مجتمعاتهم المحلية. وتشكل الاختطافات أيضا انتهاكا بموجب قانون الطفل لجنوب السودان الذي صدر حديثاً.

٦٦ - وتظل إعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالجيش الشعبي لتحرير السودان تشكل أحد التحديات الملحة. ولا يطبق القادة الميدانيون على نطاق واسع موقف القيادة العليا للجيش الشعبي لتحرير السودان القاضي بالامتناع عن تجنيد الأطفال في قواتهم، حيث لا يزالون يستَبْقون الفتيان والفتيات دون سن الثامنة عشرة في صفوف قواتهم.

حماية المدنيين

٦٧ - بالنظر إلى تصاعد التوتر المتصل بالهجرة الموسمية في منطقة أبيي، نظمت البعثة حلقتي عمل شارك فيهما ٢٦ عضوا في الوحدة المتكاملة المشتركة و ٢٠ عضوا في وحدة الشرطة المتكاملة المشتركة بشأن قضايا حماية المدنيين وقضايا الطفل.

٦٨ - وفي ولاية جونقلي، خلف النزاع بين قبيلتي لوو — نوير والمورلي المئات من القتلى المدنيين والآلاف من النازحين؛ وأدى إلى تدمير الممتلكات، وسرقة الماشية، كما يقوض انعدام الأمن العام سبل العيش وآليات التدبر وقد يعرض أمن العائدين وإعادة إدماجهم للخطر. وأعيق أيضا تقديم المساعدة الإنسانية بسبب رفض سكان قرية جيكمير في مقاطعة الناصر منحها حق الوصول عن طريق النهر الواقع بين مقاطعتي الناصر وأكوبو.

٦٩ - ويعد غياب أو ضعف مؤسسات سيادة القانون وحقوق الإنسان الكافية، مثل إمكانية الحصول على المشورة القانونية، والمحاكم العاملة، ومفوضيات حقوق الإنسان، في عدة أجزاء من المناطق الثلاث المتنازع عليها وجنوب السودان بمثابة تحد رئيسي لدى تنفيذ ولاية الحماية. وكثيرا ما يظل العنف، بما فيه العنف الجنساني، بدون معالجة، ولا يُلقى القبض على الجناة. وفي حين أن نطاق البرامج الخاصة بالناجين من العنف الجنساني محدود للغاية في هذه المناطق، تقوم الأفرقة العاملة المعنية بالحماية وبالعنف الجنساني بتشجيع الدعوة المباشرة وآليات الاستجابة إلى جانب سلطات الولايات.

الإعلام

٧٠ - في فترة اتسمت بتصعيد إطلاق التصريحات المهيجة للمشاعر عبر وسائط الإعلام من جانب الأطراف كافة، نظمت البعثة حلقة عمل في الخرطوم وجوبا لفائدة الصحفيين الوطنيين لتشجيع تقديم تقارير دقيقة عن اتفاق السلام الشامل وما يتصل به من قضايا. ونظمت حلقة دراسية للتوعية بشأن التعريف باتفاق السلام الشامل في ولاية سِنّار - وهي أول حلقة من نوعها في شمال السودان - في يومي ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه بحضور الوالي ووزراء الحكومة وكبار المسؤولين الحكوميين المحليين والقادة المجتمعيين وصناع الرأي.

٧١ - ودعما لتنفيذ ولاية البعثة، أنتج فيلم من أجل بدء تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ولاية النيل الأزرق لتعميم المعلومات المتعلقة بالبرنامج على المستفيدين، ونُظمت زيارات لوسائط الإعلام لتغطية أنشطة البعثة في ولايتي جونقلي وأعالي النيل، مشفوعة بمواد سمعية بصرية. واستأنف مكتب الإعلام التابع للبعثة عقد اجتماعات منتظمة لإحاطة الصحفيين، بدءا بمؤتمر بشأن التقدم المحرز في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٧٢ - وتظل إذاعة البعثة، ''مرايا''، تشكل أحد مصادر الأخبار والمعلومات الأكثر شعبية والأكثر جدارة بالثقة في جنوب السودان حيث تبث على الموجات المتوسطة (FM). ولم يخصص للإذاعة أي تردد من هذا القبيل في شمال السودان، وبذلك لا تبث البرامج الإذاعية سوى لبضع ساعات يوميا على الموجات القصيرة.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٧٣ - قامت أفرقة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للبعثة، منذ بداية أنشطتها في السودان، بفتح ما مجموعه ٨١٣ ٣١ كيلومتراً من الطرق، وتطهير ٥٦٠ ٤٣٧ ٦٠ متراً مربعاً من الأراضي، وتدمير ٩٣٥ ١٧ قطعة من الألغام و ١٠٦ ٨٣٥ من الذخائر غير المنفجرة، ووفرت التوعية في مجال أخطار الألغام لفائدة ٨١٧ ٧٩٠ ٢ من الناس في المناطق المتضررة ومن النازحين في المخيمات ومحطات الطرق. وركزت الجهود الرامية إلى بناء القدرات على إزالة الألغام والتثقيف في مجال أخطار الألغام ومساعدة الضحايا من خلال التدريب أثناء العمل وتنظيم حلقات عمل لفائدة السلطات الوطنية.

٧٤ - وسلمت سرية إزالة الألغام العسكرية الباكستانية أزيد من ٠٠٠ ٩٧ متر مربع من الأراضي المطهرة من الألغام إلى إدارة منطقة الكرمك بولاية النيل الأزرق. وتشمل الإنجازات الرئيسية الأخرى تطهير حقل للألغام في مطار لافون بولاية وسط الاستوائية، مما سيتيح إنشاء قاعدة عمليات من أجل متنزه وطني للأحياء البرية، فضلا عن تطهير مناطق حقول الأرز في ولاية شمال بحر الغزال والطرق ذات الأولوية العالية في أنحاء المناطق الثلاث المتنازع عليها وجنوب السودان.

السلوك والانضباط

٧٥ - أفضى التركيز الاستراتيجي على الوقاية، باعتبارها الركيزة الأساسية للأنشطة التي تضطلع بها الوحدة المعنية بالسلوك والانضباط، إلى مستويات أعلى من الامتثال من جانب كل فئات الأفراد لمدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك ولسياسة عدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ولم يُبلغ عن أي حوادث تنطوي على سوء السلوك الجسيم. وأحيلت الحالات البسيطة على الإدارة قصد التسوية أو جرت تسويتها بشكل غير رسمي من خلال وساطة الوحدة بما يرضي الأطراف المعنية.

٧٦ - وتواصل تعزيز الشراكة الناشئة مع النظراء الوطنيين بشأن مسائل الاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال أنشطة التوعية التي اشترك في تنظيمها كل من فرقة العمل بقيادة الوحدة المعنية بالسلوك والانضباط إلى جانب ممثلين عن الحكومة ومنظمات غير حكومية محلية وفريق الأمم المتحدة القطري. وكان الهدف من ''اليوم الإعلامي'' وحلقات النقاش بشأن الاتجار بالبشر والدعارة والعنف الجنساني في جنوب السودان هو إذكاء الوعي في أوساط القادة المحليين والمنظمات النسائية والشبابية ومنظمات المجتمع المدني، وأصحاب الأعمال التجارية، والطلبة والأساتذة في جامعات جوبا وأمدرمان وملكال والدمازين.

الشؤون الجنسانية

٧٧ - واصلت وحدة الشؤون الجنسانية التابعة للبعثة، بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة، تركيز جهودها على كفالة مراعاة كل من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ولاية جنوب كردفان والعملية الانتخابية للمنظور الجنساني وكفالة مشاركة المرأة الكاملة والفعالة. وأشركت البعثة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في إيجاد طرائق لتقاسم الموارد بغية دعم مشاركة المرأة في العملية الانتخابية. كما نوقشت مع المفوضية القومية للانتخابات مشاركة المرأة باعتبارها ناخبة ومرشحة، فضلا عن التعاون المحتمل بشأن الجهود الرامية إلى بناء القدرات. وعقدت اجتماعات مع الوزارات الحكومية المعنية بغرض تقديم الدعم التقني بشأن مسائل السياسة العامة والمسائل التشغيلية.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٧٨ - شملت الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تخريج عدد إضافي من دعاة التغيير بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بلغ ١٤٩ في أربعة قطاعات؛ وإدماج قضية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وتوعية ما يزيد على ٨٠٠ ٢ من حفظة السلام بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٧٩ - ومن خلال التعاون مع ١١ لجنة من اللجان الإقليمية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، جرى إذكاء الوعي في أوساط ٣٠٠ ١ فرد من الشرطة المحلية والمدارس ومن النساء والمجتمعات المحلية. واستفاد ما مجموعه ٢٤٥ من المقاتلين السابقين من التدريب على التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بما في ذلك ما يتعلق بأهمية فحص العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية. وظلت حملات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تركز على العنف الجنساني.

أمن الموظفين

٨٠ - في ١٧ أيار/مايو، وافق المسؤول المعين على تقييم الأخطار الأمنية الذي يجرى كل سنتين على الصعيد القطري، ويجري حاليا تنفيذه بغية التخفيف من وطأة ما تم التعرف عليه من أخطار شديدة قد يتعرض لها الموظفون فيما يتصل بالهجمات الإرهابية (بما في ذلك الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع) والحرائق، وحوادث المرور. ويعمل كل من المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية وإدارة شؤون السلامة والأمن، من خلال فريق عامل يعنى

بالأزمات، على تنسيق تدابير التأهب لوباء الإنفلونزا، بإشراف من فريق كبار الموظفين الإداريين وفريق الأمم المتحدة القطري.

٨١ - ولا تحظى إدارة شؤون السلامة والأمن إلا بوجود محدود للغاية لموظفي الأمن الدوليين دون مستوى مقر القطاع في جنوب السودان والمناطق الثلاث. وفي هذا الصدد، تظل البعثة بحاجة إلى الموارد التي تمكنها من توسيع نطاق وجود موظفي الأمن الدوليين في جنوب السودان. وسيصبح توفير الأمن الكافي للموظفين أحد الشواغل الخطيرة في أنحاء جنوب السودان حيث إن نشر المدنيين يمثل هيكل الحوكمة على صعيد الولايات في مناطق دون أن يكون هناك وجود على أساس التفرغ لإدارة شؤون السلامة والأمن.

الجوانب المالية

٨٢ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧٣/٦٣ باء، مبلغ ٩٥٨,٣ مليون دولار للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة في السودان في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة بعد ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، فإن تكلفة الإنفاق على البعثة حتى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠١٠ ستكون محصورة في المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة.

٨٣ - وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٦٥,٤ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٢٤٦,٦ ١ مليون دولار.

٨٤ - وسددت تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات إلى الحكومات المساهمة بقوات عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ والفترة المنتهية في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨ على التوالي.

سابعا - ملاحظات

٨٥ - إن مصير اتفاق السلام الشامل هو في أيدي الموقعين عليه والمؤسسات المنشأة في إطار الاتفاق. وتعتمد نوعية التنفيذ إلى حد بعيد على العلاقة بين الشريكين الذين تقع عليهما مسؤولية نجاحه أو فشله. وسيحدد ما يقومان به من عمل في الأشهر القادمة أو إحجامهما عنه ما إذا كان من الممكن تنفيذ النقاط المرجعية المعلقة لاتفاق السلام الشامل وأن روح نيفاشا - وهي محاولة جعل الوحدة جاذبة - سيجري التمسك بها.

٨٦ - وسيتطلب إحراز تقدم في الوقت القصير المتبقي إقامة شراكة قوية بين الطرفين وتجديد الالتزام بالتغلب على العقبات والتوصل إلى حلول دائمة وسلمية للمسائل الخلافية. وسيتطلب الأمر علاوة على ذلك تجديد المجتمع الدولي لالتزامه بدعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل. ويُعد محفل الجهات الداعمة للاتفاق الذي استضافته الولايات المتحدة في ٢٣ حزيران/يونيه في واشنطن العاصمة مبادرة جديرة بالترحيب يمكن أن تساعد على إعادة تركيز الانتباه الدولي على أحكام الاتفاق المعلقة وعلى الدعم الدولي اللازم لإكمال تنفيذه. وسلم جميع المشاركين بالأهمية المحورية للاتفاق للسلام والاستقرار في السودان. وأؤكد مرة أخرى أن الأمم المتحدة ستواصل تقديم الدعم إلى الطرفين وأنها تقف على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة وفقا لولايتها. ولكن يجب على الطرفين أيضا اتخاذ خطوات للدخول في حوار بناء والتوصل لاتفاق بشأن المسائل المعلقة.

٨٧ - وفي الوقت الذي تستعد فيه هيئة التحكيم الدائمة لإصدار قرارها بشأن أبيي، فإن الحالة في أبيي تستلزم اهتمامنا الفوري. وتضطلع البعثة حاليا بالتخطيط لتدابير التأهب للطوارئ. ومع ذلك، فإن المسؤولية الرئيسية للطرفين هي ضمان الحفاظ على السلام والاستقرار. ولقد ثبت في الماضي أن المنازعات بشأن وضع أبيي والتزاعات بين المجتمعات المحلية تنطوي على إمكانية زعزعة الاستقرار التي قد تؤدي إلى الانزلاق في تصعيد كبير يهدد اتفاق السلام الشامل. ومن ثم أعرب عن ترحيبي بالالتزامات التي أعلنها الطرفان بقبول قرار الهيئة وتنفيذه بالطرق السلمية. وسوف يتعين ترجمة تلك الالتزامات إلى ما يلزم من أوامر إلى أجهزة الأمن على الأرض وإلى قيادات المجتمعات المحلية الذين يحتمل أن يشعروا بأنهم قد حرموا بقرار التحكيم من حقوقهم. وتحتاج منطقة أبيي أساسا إلى إدارة مدنية ممولة تمويلا كاملا وعاملة بفعالية بغض النظر عن نتيجة التحكيم. وأحث الطرفين على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتلبية هذه الحاجة. وأطمئن الطرفين بأن الأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لمساعدهما ومساعدة المجتمعات المحلية في هذه الجهود. وأحث المجتمع الدولي أيضا على التواصل مع الطرفين بشأن تدابير تخفيف حدة التزاع خلال الفترة الحرجة لصدور قرار التحكيم وما بعده.

٨٨ - وما يقلقني أنه لا يزال هناك تأخر بالغ في الأعمال التحضيرية للانتخابات وأحث الطرفين على اتخاذ الخطوات اللازمة لتسوية المسائل المعلقة بما في ذلك تسوية الخلافات فيما يتعلق باستخدام نتائج التعداد السكاني حتى يتسنى للعملية أن تسير قُدما. ويشكل إجراء الانتخابات بطريقة سلمية، وشفافة وتحظى بالمصداقية عنصرا أساسيا للتحول الديمقراطي في جميع أرجاء السودان ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا عمل جميع السودانيين أصحاب المصلحة معا بمن فيهم المقيمون في دارفور، من أجل تعزيز بيئة سياسية مواتية.

٨٩ - ويشكل تصعيد العنف بين القبائل في جنوب السودان تهديدا كبيرا لاستقرار السودان بكامله. ومن الممكن أن تتأثر بسهولة النقاط المرجعية لاتفاق السلام الشامل، مثل الانتخابات والاستفتاءين بتنامي انعدام الأمن. ويشكل نزع سلاح المدنيين، الذي يخضع حاليا للنقاش في حكومة جنوب السودان، مسألة حساسة ومعقدة ويجب التخطيط له وتنفيذه في جميع أرجاء جنوب السودان على نحو منصف. وتعمل البعثة مع حكومة جنوب السودان على تأكيد إتباع نهج شامل إزاء الأمن المجتمعي الذي سيبني ثقة الجنوبيين في حكومتهم. بيد أن القدرات المحدودة لمؤسسات حكومة جنوب السودان على إدارة النزاعات المحلية وتيسير عمليات السلام والمصالحة البناءة لا تزال من دواعي القلق البالغ. وعلى الرغم مما أدت إليه الحوادث المتكررة من فقدان للكثير من الأرواح واستمرار حالة انعدام الأمن، لا يبدو أن خطوات ملموسة قد اتخذت لتعزيز قدرات السلطات المحلية وأجهزة الأمن على ردع النزاعات بين الطوائف. وفي هذا الصدد، أهيب بحكومة جنوب السودان أن تتخذ جميع الإجراءات الممكنة لتجنب فقدان المزيد من الأرواح في الوقت الذي تجري فيه عمليات نزع السلاح في جنوب السودان.

٩٠ - وتشكل واقعة عدم حدوث تغيير في تشكيل وموقع الوحدة المتكاملة المشتركة في ملكال، على النحو المتفق عليه على أرفع مستوى سياسي عقب الصدامات، مدعاة للقلق ولا تزال تشكل عامل خطر في المنطقة. ويتعين نقل عناصر الوحدة التي كانت ضالعة في الصدامات التي نشبت في ٢٤ شباط/فبراير إلى خارج المنطقة ويتعين نقل الوحدة نفسها من مدينة ملكال إلى موقع آخر. وأناشد مجلس الدفاع المشترك والسلطات المعنية الأخرى أن تنفذ التدابير المتفق عليها لضمان عدم استمرار الوحدات المتكاملة المشتركة كمصدر لعدم الاستقرار. وفي إطار هذه العملية، ينبغي للطرفين استعراض نوعية الوحدات المتكاملة المشتركة، وتشكيلها وأدائها.

٩١ - وتثير التأخيرات في الأعمال التحضيرية للاستفتاءين القلق، مع تأخر قانون استفتاء السودان عامين عن موعده. وثمة حاجة ماسة لإطار مؤسسي وقانوني فعال للاستفتاءين لضمان توفر الوقت الكافي لتنفيذ النتيجة بطريقة سلمية. وعلاوة على ذلك، فلا تزال المناقشات المتعلقة بالوحدة والانفصال تمثل حالة يبني فيها كل طرف ربحه على ما يخسره الطرف الآخر. وأهيب بالطرفين تغيير هذه الدينامية والدخول في حوار بغية التوصل إلى اتفاق بشان الفترة اللاحقة لعام ٢٠١١، بغض النظر عن نتيجة الاستفتاءين.

٩٢ - ويحتاج ترسيم الخط الحدودي بين الشمال والجنوب والمقرر في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٥٦، وهو أحد الأحكام الرئيسية المنصوص عليها في اتفاق السلام والشامل،

للاهتمام الفوري. ويؤثر عدم اليقين بشأن هذه المسألة على الأعمال التحضيرية للاستفتاءات لأن الحدود ستحدد جغرافيا جنوب السودان والحد الجنوبي لمنطقة أبيي. وأشجع الطرفين على استكمال عملية تعيين خطوط الحدود على الخريطة والشروع في ترسيم الحدود عقب ذلك، ولا سيما في تلك المناطق الحدودية التي لا نزاع بشأنها. وبناء على ما قدمناه في السابق من مساعدة في عملية تعيين الحدود على الخريطة، فإن الأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم للطرفين في مجالي المساعدة التقنية واللوجستية في هذا الصدد.

٩٣ - ومما يشجعني التطورات الايجابية الأخيرة في الجهود المشتركة للحكومة والأمم المتحدة وشركائها الرامية إلى تضييق الفجوات الإنسانية الكبرى في أعقاب القرار الصادر في ٤ آذار/مارس بطرد منظمات غير حكومية دولية. وقد أدت هذه الجهود إلى تهيئة بيئة عمل بناءة فيما بين الحكومة ومجتمع المساعدة الإنسانية. غير أن المستويات الحالية للمساعدة في بعض المناطق لا تزال دون المعايير اللازمة ولا يزال مجتمع المساعدة الإنسانية متيقظا لحلول موسم الأمطار. وأحث أيضا حكومة الوحدة الوطنية على أن تفعل ما في وسعها لتوفير بيئة مأمونة وآمنة لمواصلة هذه الأعمال التحضيرية ولاستدامة هذه البيئة التعاونية. وأشير إلى أن المساعدات الإنسانية ما هي إلا إجراء مؤقت وأن استدامتها محدودة. ويجب على الطرفين التوصل إلى حلول سياسية دائمة حتى يمكن تحقيق تحول نحو الإنعاش والتنمية وتقديم فوائد سلام ذات مغزى للمواطنين.

٩٤ - ويشجعني الزخم الذي يجرى بناءه في عملية تسريح المقاتلين السابقين وآمل أن يكون بمثابة محفز لتحقيق تقدم في المجالات الأخرى لتنفيذ اتفاق السلام الشامل. بيد أن القلق يساورني إزاء عدم توفير الموارد الكافية لعملية الإدماج طويلة الأجل لهؤلاء المقاتلين السابقين وأهيب بالمجتمع الدولي تقديم التمويل في أوانه وبشكل مستمر لهذا العنصر الحيوي لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٩٥ - وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص، أشرف جيهانجير قاضي، ولجميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في السودان، وللدول الأعضاء وبصفة خاصة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وللجهات المانحة، على جهودهم الدؤوبة لدعم البعثة وتنفيذ اتفاق السلام الشامل.

المرفق

مشروع نقاط مرجعية لإنجاز ولاية بعثة الأمم المتحدة حتى السودان في تموز/يوليه ٢٠٠٩

كلّف مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة في السودان بتقديم المساعدة والدعم، عن طريق بذل مساعيها الحميدة، إلى طرفي اتفاق السلام الشامل في تنفيذ الاتفاق بطريقة سلمية. ومن ثم فإن تنفيذ البعثة لولايتها يرتبط بالتزام الطرفين بعملية اتفاق السلام الشامل وما يحرزاه من تقدم في تنفيذ أحكامه. وتُحدد فيما يلي النقاط المرجعية نحو تحقيق الاستفتاء بطريقة سلمية فضلا عن الاستقرار اللاحق لإجراء الاستفتاء.

الاستفتاءان

- سن المجلس الوطني لقانون الاستفتاء
- إنشاء مفوضيتي الاستفتاء في جنوب السودان وفي أبيي
- تسجيل الناخبين وفقا لقانون استفتاء جنوب السودان
- وضع الترتيبات اللازمة لمرحلة ما بعد الاستفتاء
- تنفيذ الأعمال التقنية والتحضيرية والأمنية لعملية الاقتراع
- إجراء الاستفتاء في جنوب السودان وفي أبيي وفقا لأحكام اتفاق السلام الشامل

وضع العلامات الحدودية

- إنجاز خريطة الأساس
- تقديم مفوضية الحدود تقريرها إلى رئاسة الجمهورية
- إنجاز الترسيم المادي للحدود على الأرض (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)

منطقة أبيي

- صدور قرار هيئة التحكيم الدائمة (تموز/يوليه ٢٠٠٩)
- تنفيذ قرار هيئة التحكيم الدائمة بطريقة سلمية
- تنفيذ تدابير تخفيف حدة التراع
- توفير ميزانية كافية لإدارة منطقة أبيي

- تقديم إدارة منطقة أبيي الفعالة الخدمات إلى المواطنين
- توفير بيئة آمنة (جاري تنفيذها)

الانتخابات

- عمل المفوضية القومية للانتخابات بكامل طاقتها في جميع أرجاء البلد (جاري تنفيذها)
- القيام بتعيين حدود الدوائر الانتخابية وتسجيل الناخبين وفقا للجدول الزمني المقرر
- قيام الطرفين بوضع خطة الانتخابات وميزانيتها لتمكين الجهات المانحة من تقديم المساعدة لهذه العملية
- إنجاز إطار قانوني لضمان تهيئة بيئة مواتية لإجراء الانتخابات
- تنفيذ الأعمال التحضيرية الفنية والأمنية لعملية الاقتراع
- إجراء انتخابات سلمية، وشفافة وذات مصداقية

منطقة جنوب كردفان وولاية النيل الأزرق

- انجاز إدماج المناطق المقفولة السابقة
- إجراء مشاورات شعبية وفقا لأحكام اتفاق السلام الشامل
- تنفيذ تدابير تخفيف حدة النزاع

الأمن

- توصل الطرفين لتفاهم بشأن أرقام إعادة الانتشار
- موافقة رئاسة الجمهورية ومجلس الدفاع المشترك على اتخاذ تدابير لمعالجة أوجه القصور في الوحدات المتكاملة المشتركة وتنفيذها من أجل نشرها وتفعيلها على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام الشامل
    - إجراء تقييم لنوعية الوحدات المتكاملة المشتركة
    - الحصول على الدعم من الجهات المانحة
- إحراز تقدم في مجالي إصلاح الشرطة وبناء القدرات
- حماية المدنيين
    - إنشاء مؤسسات حكومية فعالة ووضع سياسات فعالة لضمان حماية المدنيين

- تنفيذ توصيات استراتيجية البعثة لحماية المدنيين واستراتيجيتها لتخفيف حدة النزاع

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتقليص

- إنجاز المرحلة الأولى لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (''لغير الأساسيين'') والعبء الثاني (''التقليص التناسبي'')
- تعزيز الحوار فيما بين الجهات المانحة وحكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان والأمم المتحدة لمعالجة شواغل الجهات المانحة
- تقديم الجهات المانحة والحكومة دعما كافيا لعملية إعادة الإدماج
- اعتماد الطرفين سياسات بشأن التقليص التناسبي للقوات المسلحة

الشؤون الإنسانية والانتعاش والتنمية

- الوصول إلى جميع السكان المحتاجين للمساعدة الغوثية، ووسائل الإنعاش والمساعدة الإنمائية
- وضع خطط عمل على صعيد الولايات وتنفيذها من أجل عودة النازحين واللاجئين وإعادة إدماجهم
- وضع استراتيجية متكاملة للبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري وتنفيذها من أجل تحقيق الاستقرار في الولايات الشديدة الخطورة

الحوكمة وسيادة القانون وحقوق الإنسان

- إنشاء جميع اللجان المعلقة التي نص عليها اتفاق السلام الشامل وتشغيلها، وبصفة خاصة لجنة الاستفتاء
- اعتماد المجلس الوطني جميع التشريعات المعلقة المطلوبة بموجب اتفاق السلام الشامل وتمشيا مع الدستور القومي الانتقالي
- اعتماد المجلس التشريعي لجنوب السودان جميع التشريعات المعلقة المطلوبة بموجب اتفاق السلام الشامل وتمشيا مع دستور جنوب السودان
- شغل وظائف الخدمة المدنية الوطنية وبدء عمل الخدمة المدنية المتكاملة في المناطق الثلاث على حد سواء وفقا لاتفاق السلام الشامل